مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية: دراسة تحليلية في الواقع وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد فاضل جاسم داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7151
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 13:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

(مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية : دراسة تحليلية في الواقع وآفاقها المستقبلية)

أ.م.د. أحمد فاضل جاسم داود(*)
dr.ahmedfadhel @yahoo.com

الملخص:

تعد قضية حقوق الإنسان بمثابة عملية مهمة لقياس مدى احترام لنظم لسياسية العربية الحاكمة وأجهزتها التنفيذية لحرية وحقوق وكرامة المواطنين ، لأنها تعد حلقة مهمة لتجاوز جزء من المشاكل المتعددة التي تعيشها البلدان العربية بشكل عام . وعليه جاءت أهمية البحث من ما تتمتع به البلدان العربية من مكانة إقليمية كبيرة وهي من تأثرت بالتطورات الدولية منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي ، ولذا يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع السياسات العربية بالبحث والتحليل من جهة تقيمها لحقوق الإنسان العربي ومدى مكانتها فيها . فضلا عن المتغيرات الدولية والمعوقات الدافعة والراجعة بخصوص مكانة حقوق الإنسان استنادا لما تشكله من تحدي كبير لواقع النظم السياسية العربية من جهة ومستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل تلك المجتمعات . وعليه انطلقت إشكالية البحث من غموض مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية الفعلية وتراجعها على صعيد الواقع العملي وليس في النص الدستوري . محاولين إثبات فرضية البحث القائمة على مدى قابلية التوجهات السياسية الحكومية لتعزيز مكانة حقوق الإنسان داخل الدولة ومدى القدرة لمواجهة الإخفاقات والمعوقات كلها التي تدفع باتجاه عدم تطور الحقوق وتقدمها وزيادة مكانتها . وبذلك يتكون البحث في هيكليته من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات . فالأول يتضمن المتغيرات الدافعة نحو حقوق الإنسان والثاني يتناول المعوقات

(*) الجامعة التقنية الوسطى، هيئة المعاهد الفنية.

التي تحد من مكانة حقوق الإنسان والثالث يتضمن الواقع الحقيقي للسياسات العربية ومكانة حقوق الإنسان فيها أما الرابع فيتضمن مستقبل حقوق الإنسان في ظل السياسات العربية الحالية ومنها العراق .

المقدمة :

تعد مسألة حقوق الإنسان بمثابة عملية مهمة لقياس مدى احترام النظم السياسية الحاكمة وأجهزتها التنفيذية لحرية وحقوق وكرامة المواطنين ، كونها تُعد حلقة لتجاوز جزء من المشاكل المتعددة التي تعيشها البلدان العربية بشكلٍ عام، والتي تمحورت في إطارين لا ثالث لهما أما النجاح أو الفشل ، فتزايد مكانة حقوق الإنسان من عدمها ضمن السياسات الداخلية للبلدان العربية (أثناء مرحلة أعداد السياسات والاستراتيجيات) تُعد بمثابة تحدي كبير للقادة السياسيين أولاً والتزام كبير لتطبيق ما ورد في الدستور في باب الحقوق والحريات ثانياً . كذلك فإنه التزام جوهري لا يمكن بأي شكل من الأشكال المساومة عليه . فاستقرار أي بلد عادة يقاس بمستوى حقوق الإنسان ومدى مكانتها في سياسة وقوانين الدولة وأسلوبها وسلوكها ودرجة إيفائها الأهمية عند رسم الإستراتيجية الوطنية الكبرى فضلا عن حجم التطور والتقدم عليها . وعليه جاءت أهمية البحث من كون البلدان العربية تتمتع بمكانة إقليمية كبيرة وهي من تأثرت بالتطورات الدولية منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي ولاسيما بعد بزوغ مفردات النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق نهاية عام ١٩٩١ ، فكانت لمفردات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تقف جنباً إلى جنب مع مفردات التحول الديمقراطي والتي ازدادت أهميتها وكانت أحدى الأسباب الأساسية للموجة الثالثة ألتي اجتاحت بلدان أوربا الشرقية وكذلك البلدان العربية والتي أصبحت ركيزة أولية لقيام ثورات الربيع العربي بعد مرور أكثر من عشرين عاماً بعد ما أدركت الشعوب العربية أن التحول الديمقراطي الذي أحدثته النخب السياسية الحاكمة آنذاك شكلي وفي حدوده الإعلامية ، لا بل إنه أسهم في زيادة سلطة الحاكم وحزبه ليس إلا . لذلك فإن هدف البحث هو محاولة تسليط الضوء

على واقع السياسات العربية بالبحث والتحليل من جهة تقيمها لحقوق الإنسان العربي ومدى مكانتها فيها ، فضلا عن المتغيرات الدولية والمعوقات الداخلية الدافعة والمعيقة بخصوص مكانتها استنادا لما تشكله من تحدي كبير لواقع النظم السياسية العربية من جهة ومستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل تلك المجتمعات. وعلى أساس ما تقدم انطلقت إشكالية البحث من محورين الأول غموض وتناقض مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية الفعلية وتراجعها على الصعيد الواقع العملي وليس في النص الدستوري ، أي تتركز بسلوك الحكومات المتعاقبة ومدى أيلاها أهمية كبيرة لمكانة حقوق الإنسان ، فلماذا لا يكون أحد الأهداف الوطنية الكبرى عند إعداد الإستراتيجيات الوطنية الكبرى هو ضمان حقوق الإنسان وصيانة كرامته باتجاه المحافظة عليها وتطويرها جنبا إلى جنب الأهداف الأمنية العليا الخاصة بالمحافظة على النظام السياسي القائم. ألا يعد المحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها أحدى الركائز المهمة لأستمراية النظام السياسي القائم. والثاني هو ضعف اليقين لدى المواطن العربي بجدوى حقوق الإنسان ومكانتها.

فرضية البحث : تنطلق الفرضية من مدى قابلية التوجهات السياسية الحكومية لتعزيز مكانة حقوق الإنسان داخل الدولة وعلى الصعيد العملي ومدى قدرتها لمواجهة الإخفاقات والمعوقات كلها التي تدفع باتجاه عدم تقدمها وتطورها وزيادة مكانتها . فهناك تحديات داخلية وخارجية تواجه مسألة حقوق الإنسان والمحافظة عليها ، لذلك يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية :

١ . ما المتغيرات الدولية الدافعة لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية ؟.

٢ . ما المعوقات التي تحد من مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية ؟ .

٣ . ما واقع السياسات العربية تجاه قضية حقوق الإنسان ؟ .

٤ . ما مستقبل حقوق الإنسان في البلدان العربية ؟ .

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتبيانها ومعرفة أسبابها الدافعة والمعوقات التي تقف بضد منها وتحليلها وصولا إلى النتائج المرجوة ، وكذلك

الاعتماد على المنهج ألاستشرافي لتقديم رؤية مستقبلية لمكانة وواقع حقوق الإنسان في السياسات العربية عبر تقديم عدد من المشاهد .

هيكلية البحث : يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات ، فالمبحث الأول يتناول المتغيرات الدولية الدافعة نحو تعزيز حقوق الإنسان والثاني يتناول المعوقات التي تحد من مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية . أما الثالث سيتناول واقع السياسات العربية ومكانة حقوق الإنسان فيها . والرابع يحدد مستقبل حقوق الإنسان في ظل السياسات العربية الحالية ومنها العراق .

المبحث الأول : المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان .

أسهمت المتغيرات الدولية في تسعينيات القرن الماضي دوراً كبيراً في نشر حقوق الإنسان وتطويرها تجاه المنطقة العربية والتي لم تشهد تطورا ملحوظا تجاهها ، فما زالت البلدان العربية تشهد بدون أدنى شك انتهاكات واضحة وكبيرة لحقوق الإنسان منذ البدايات الأولى لموجة التحول الديمقراطي في عام ١٩٩١م وحتى عام ٢٠١٤م ، إلا أن المتغيرات الدولية هي من أعطت وضعا مختلفا لمكانة حقوق الإنسان ليس فقط في البلدان العربية وإنما أيضا في بلدان عالم الجنوب الأخرى . وأهم تلك المتغيرات هـــي :

١ . التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أوربا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق بسقوط نظام الحزب الواحد والاقتصاد المخطط مركزيا (١) . والتي تبنت التعددية الحزبية والفصل بين السلطات الثلاثة والتركيز على حقوق الإنسان والانتقال لاقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص نحو الاستثمار بعد أن عجز نظام الحزب الواحد وفشله في تحقيق التنمية الاقتصادية الصحيحة والناجحة . وكانت أغلب أنظمة الحكم العربية متأثرة بالمثال السوفيتي كالجزائر وتونس والعراق ومصر واليمن وسوريا فيما يخص أيديولوجية الفكر الاشتراكي والتنمية الاقتصادية الشاملة لكي تبرر انعدام الديمقراطية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ، إلا أن انهيار أيديولوجية الحزب الواحد جعل من الديمقراطية قيمة عالمية ، ومن ثم لم يعد بمقدور الأنظمة السياسية العربية التي أخذت بهذا النظام مبررا للتمسك به (٢) .

وعلى أساس ذلك أصبح النموذج الغربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان هو المفضل أثناء هذه المرحلة على المسرح الدولي وهو الأكثر انسجاما وتوافقا لدى عموم الشعوب العربية وأيضا بلدان عالم الجنوب لأنه يتطابق مع تطلعات الجماهير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة . الأمر الذي حفز وشجع الدول الكبرى على مطالبة بلدان عالم الجنوب جميعها بالتحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية وضمان احترام حقوق الإنسان والأخذ باقتصاد السوق .

٢ . انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين كان من أهم العوامل الدافعة نحو الأخذ بحقوق الإنسان في البلدان العربية وذلك بعد أن تعرت النظم السياسية العربية التي تأخذ بالنموذج الاشتراكي أمام الانهيار الذي حصل في أكبر دولة اشتراكية في العالم ، وبالتالي توقف الدعم المعنوي والمادي وتناقصت الأهمية الإستراتيجية والتعبوية لبعض البلدان العربية بنهاية الصراع بين المعسكرين ، فلم يكن أمام البلدان العربية إلا الأخذ بالتحول الديمقراطي (التعددية السياسية وحقوق الإنسان) إن هذا الحدث الكبير كرس من مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى من جهة وزاد من دورها وحركتها داخل البيئة الدولية من جهة ثانية (٣) . فبعد زوال الخطر الشيوعي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية التي انطلقت لتعميم القيم الديمقراطية بالعالم ومنها البلدان العربية.

٣ . ظهور النظام الدولي الجديد بمفرداته الجديدة التي اجتاحت العالم والذي لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيس فيه على حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٠م بأن (الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين ولا بد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكيا بمقدار القرن الذي سبقه قرنا أمريكيا) (٤) . وكان القصد من وراء نشر القيم الديمقراطية التي يتبناها النموذج الغربي الرأسمالي في عموم العالم والمتمثلة كما أشرنا بالتعدية السياسية والتداول السلمي للسلطة والحوار والرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان والتوجه والانتقال نحو الاقتصاد الحر ما هي إلا دلالة قاطعة للتفرد الأمريكي عالميا كونها الدولة الأولى الراعية

للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم ، وعلى أساس ذلك جاء الخطاب الثاني للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب بأن (لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون الجماعي وخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية ومشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام وتخفيض الأسلحة ، وأني أرى عالما بحدود مفتوحة وتجارة مفتوحة والأهم من ذلك عقول مفتوحة) (٥) . وعليه أصبحت مفردات النظام الدولي الجديد واضحة المعالم لتشكل بدورها متغيرا تجاه البلدان العربية ومنها العراق ، فجاء تبعا لذلك مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوربي الذي عقد نهاية عام ١٩٩٠ في ١٩ . ٢٠ تشرين الثاني منه نقطة تحول كبيرة تجاه البلدان العربية من خلال تحديده للرؤية الأوربية التي تطابقت مع الرؤية الأمريكية ، فجاء ميثاق باريس واضعا أسس جديدة للعلاقة بين الغرب وعالم الجنوب ومنها البلدان العربية من خلال تأكيده على الديمقراطية عن طريق أقامة حكومات ديمقراطية ترتكز على الإرادة الشعبية بواسطة انتخابات حرة ونزيهة وعلى احترام حقوق الإنسان ودولة القانون التي هي الضمان الأفضل لحرية التعبير والتسامح وتكافؤ الفرص للناس كلهم ، وتأكيده على الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة مسائل مهمة لتحقيق الرفاهية والرخاء كما اعتبر الميثاق أن أمن كل دولة ومصيرها يرتبط بأمن بقية دول العالم ومصيرها وإن الميثاق يدعم دور منظمة الأمم المتحدة ويعزز دورها في دعم السلم والأمن والعدالة الدولية (٦) .

٤ . الإستراتيجية الأمريكية تجاه البلدان العربية ورغبتها في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، كان لها العامل الكبير أيضا في التحجج بقضية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية ، فتطابقت هذه الذريعة مع الواقع العملي المعاش للبلدان العربية فعلاً والتي شهدت بشكل واضح انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . فلم تكن النخب السياسية العربية الحاكمة تعطي قدرا كبيرا من الأهمية لحقوق الإنسان ، لأن أغلبها وهي في السلطة كانت تمارس أسلوب الإكراه المادي وتعبئة الجماهير لمصلحة النظام السياسي فقط دون إتاحة

الفرصة المناسبة لمؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة الحرة والفعالة أو إعطاء حرية كاملة لوسائل الإعلام وتأكيدها على مركزية الحكومة وإلغاء أشكال الحياة السياسية كلها التي يمكن أن تشكل نوعا من المنافسة السياسية المحتملة للنخب الحاكمة والتأكيد على الدور المركزي للحزب والحكومة في الحياة السياسية للبلد وحتى وإن وجدت مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب سياسية فإن دورها هامشيا ومنحصراً بدعم سياسات وبرامج الحزب الحاكم ليس إلا ، ولا تتعدى كونها أجهزة ملحقة بالحزب أو السلطة تعمل وفقاً للخط السياسي المرسوم لها (٧) .

وكان من نتائج تلك الإستراتيجية تجاه منطقتنا العربية انبعاث جديد لسياسة الاحتواء الأمريكية في محاولة منها لفرض وصايتها على هذه المنطقة الغنية بالمواد الأولية وتطويقها اقتصاديا بالسيطرة عليها ، فكانت من بين تلك الإستراتيجيات توظيف قضية حقوق الإنسان تجاه المنطقة العربية.

٥ . الحاجة الاقتصادية وضرورة السيطرة على منابع النفط العالمية وأهمها العراق ودول الخليج العربية ، تلك الحاجة التي دفعت إلى ضرورة ممارسة مختلف الضغوط السياسية والاقتصادية للتأثير على البلدان العربية بحجة نشر القيم الديمقراطية في التعددية الحزبية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية والنزعة الفردية اجتماعيا وثقافيا ، وهذا ما أكدته وثيقة السياسة الوطنية للطاقة التي تصدر عن مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة بقيادة (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ذاكراً في هذه الوثيقة أهمية الشرق الأوسط والخليج العربي كمورد نفطي رئيسي إن لم يكن الأهم في العالم ، وما جاء بهذه الوثيقة هو من المتوقع أن تنتج دول الخليج ما بين ٥٤ . ٧٦ ./. من النفط العالمي بحلول عام ٢٠٢٠ ، الأمر الذي يستمر معه الاقتصاد العالمي في الاعتماد على نفط الدول الأعضاء في منطقة أوبك وبخاصة دول الخليج ، ولهذا ستبقى هذه المنطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية (٨) .

٦ . حدوث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م وذلك لإخراج القوات العراقية من الكويت ، تلك الحرب التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر ومحاولات نشرها لتبين تفردها كالقطب الأوحد في العالم بعد إجرائها

للعديد من الاتفاقيات الأمنية والتحالفات بين دول المنطقة تحديدا ، أسهمت بشكل أو بأخر في تقديم المبررات المناسبة لترويج القيم الديمقراطية لمواجهة الحكم الاستبدادي .

٧ . فاعلية دور منظمة الأمم المتحدة بعد أن تم استحداث منسق خاص للمساعدة الانتخابية والانتخابات الحرة وعلاقتها بالعضوية الشاملة في الأمم المتحدة وبالشكل الذي أصبحت هذه المنظمة تتدخل لأغراض إنسانية ، إذ لم تعد قضية حقوق الإنسان في أي دولة من دول العالم من صميم الشؤون الداخلية ، بعد هدم مبدأ السيادة الكاملة للدولة وإقرار مبدأ التدخل فيما يخص حقوق الإنسان في مؤتمر برلين للأمن والتعاون الأوربي عام ١٩٩١م الذي تمخض عنه اتفاقية برلين ، التي قررت أحقية التدخل لأغراض إنسانية داخل القارة الأوربية التي انسحبت بدورها إلى عموم العالم بعد أن تبنته منظمة الأمم المتحدة (٩) .

٨ . حدوث الموجة العالمية الثالثة للتحول الديمقراطي والتي اجتاحت العالم ومنها البلدان العربية من إقليم إلى أخر ومن دولة إلى أخرى ، بدءاً من بلدان أوربا الشرقية التي انقلبت على الفكر الشيوعي واتجهت نحو الديمقراطية وصولا للبلدان العربية والتي لم يعد أمام النخب السياسية الحاكمة إلا الأخذ بالتحول الديمقراطي خوفا من أن يجرفها التيار الجماهيري المطالب بالديمقراطية ، ويدفع بها خارج السلطة ، ومن ثم وجدت من مصلحتها أن تأخذ بالتحول الديمقراطي كوسيلة لمسايرة النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا حاولت بعض البلدان العربية ومنذ أوائل عام ١٩٩١ بممارسة أساسيات التحول الديمقراطي وبدأت بانتخابات تشريعية ورئاسية كان محصلتها في كل مرة فوز الرئيس وحزب الرئيس كما في تونس خلال مرحلة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وفي مصر خلال مرحلة الرئيس الأسبق مُحَمَّد حسني مبارك . وعليه ففي هذا السياق يتضح لنا من جملة تلك المتغيرات أن البيئة المحيطة بالبلدان العربية دفعت من دون أدنى شك إلى ضرورة التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان التي لم تعد شيئاً يذكر في تلك المرحلة .

٩ . ظهور عوامل جديدة في عقد الألفية الثالثة هـــي :

أ . حرب الخليج الثالثة التي تمثلت بشن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ تنفيذا للسياسية الأمريكية الهادفة آنذاك في الحرب على الإرهاب ما بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ولاسيما بعد تحديدها لإستراتيجية خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش والتي تمثلت بمحاربة الدول المارقة وكما اسماها بمحور الشر ، فكان من أساسيات تلك الإستراتيجية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك المنطقة . إلا إنها لم تعبر إلا عن الهيمنة الأمريكية بدلا من صياغة نماذج ديمقراطية حقيقية قادرة على نقل الشعوب نحو الحرية والاستقرار وضمان حقوقها .

ب . (الرغبة الشعبية) رغبة الشعوب في التخلص من أرث طويل من الظلم والاستبداد والممارسات غير المسئولة التي اعتمدتها النخب السياسية الحاكمة طيلة مدة حكمها ، الآمر الذي رسخ الاستبداد . فكان التطلع للتخلص من ترسبات الاستبداد وأثارها السلبية تبدأ بالدعوة للحرية وحقوق الإنسان ، فجاءت ثورات وانتفاضات عززت هذه الرغبة سميت بثورات الربيع العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠ بدءا من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا ، إلا إن تلك الثورات لم تحقق تطلعات شعوبها بل العكس انقلبت وبالا عليها بسبب استمرارية حالة الحروب والقتل والتهجير فبدلا من أن تحقق الاستقرار والأمن والرخاء والحرية تحولت إلى كوارث إنسانية وإلى خريف عربي باستثناء تونس ومصر بعض الشئ . إلا إنه يبقى يعد عاملا ومؤشرا مطالبا بحقوق الإنسان والحرية العربية .

المبحث الثاني : المعوقات التي تحد من مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية .

هناك تحديات عديدة متضافرة تعيق من تطور وتزايد مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية وتعزيزها في أطار كونيتها وشموليتها كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان عام ١٩٦٦ . وفي مقدمة تلك المعوقات هـــي :

١ . عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية على أعطاء حقوق الإنسان مكانتها الحقيقية في رسم سياساتهم الوطنية ، إذ جل سياساتها تتركز حول بناء

استراتيجيات المحافظة على النظام السياسي القائم المرتبط بهم وديمومة مصالحهم المادية والمعنوية ومدى احتفاظهم بالسلطة لأطول مدة ممكنة مع التركيز على بعض المشاريع الوطنية المهمة كالتنمية الاقتصادية والتربية والتعليم والجيش والأمن الوطني، إلا إن تلك المشاريع لا ترتقي لمستوى الاهتمام الحقيقي بحقوق الإنسان باعتبارها أمراً ضروريا بالنسبة لتوجهات النظام السياسية، لا بل أن الآمر يتعدى إلى نكرانها كإحدى الأهداف الإستراتيجية الكبرى للدولة والنظام. ومن هنا تطرأ علينا مسألة في غاية الأهمية هي أن أغلب النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية سعت جاهدة إلى بناء مشروع حكم وليس بناء مشروع دولة التي في ظلها تتحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون والنمو الاقتصادي والتقدم العلمي وارتفاع مستوى الدخل القومي وتحسن المستوى المعاشي للمواطن ضمن الجيل الواحد وصولا إلى الأجيال المتعاقبة ، وما نشهده اليوم هو مشروع سلطة الذي لم يحقق للشعوب العربية على اختلاف بلدانها شئ سوى الآلام والدمار والموت وضياع الثروات الوطنية تحت سطوة السلطة واستئثارها بالحكم لأطول مدة ممكنة وصولا إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تنتهي فيه المواطنة وحقوق الإنسان . لذلك تميز مشروع النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية ببناء نظام الحكم وليس بناء مؤسسات دولة ثابتة وراسخة عبر مرور الأزمان ، فتسم مشروعها بسمات الآتية وهي (١٠) : أ ـ غير قابل للديمومة والحيادية والوطنية كونه يخضع للتأثيرات الشخصية والطائفية والفئوية والجهوية أو المناطقية والمذهبية وغيرها .

ب ـ يعتمد على أسس متخلخلة تزداد خطرا بمرور الزمن ، وأهم هذه الأسس اعتماده الولاء لحزبه السياسي أو للطائفة أو للقبيلة ومن ثم يكون هذا الولاء مقدم على الولاء للدولة أو الوطن .

ج ـ الاحتكار الذي يمارسه الحزب الحاكم على مفاصل الدولة ومؤسساتها التي تحولت هي بدورها إلى مؤسسات رهينة تلعب فيها الأحزاب السياسية والقوى المتنفذة كيفما تشاء أو تبعا لمصالحها الشخصية والذاتية .

هـ . من مميزات مشروع الحكم العربي القمع الذي يمارس من قبل الأجهزة الأمنية والفساد المالي والإداري وتحول السلطة إلى سلطة مطلقة وطاغية لا تأبه بحياة الناس ولا يهما الحفاظ على حياتهم لأن مشروع النظام السياسي القائم أساسا هو مشروع حكم وليس مشروع بناء دولة يهدف لبناء الإنسان ويعزز من كرامته ويحفظ حياته ، ومع مرور الزمن تنحسر الموارد المتاحة لعموم المواطنين ويزداد الشعور بالظلم والقهر مع تزايد الكبت والمعاناة والأحلام المتواضعة للشباب بغدٍ مشرق مليء بالسعادة مع الحسرات على الزمن المهدور وضياع فرص حقيقية لبناء الدولة وتقدمها نحو آفاق أرحب .

٢ . معوقات نابعة من البناء القانوني والتشريعي ، وذلك بسبب ضعف الارتباط بين البناء القانوني للشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تتكون من وثيقتين هما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق والحريات عام ١٩٦٦م. إذ أن أغلب البلدان العربية لم تنضم للعهدين الدوليين الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولم ينعكس انضمامها إلى تغيير في سلوكها أو بتأثير معين في قوانينها وتشريعاتها الوطنية رغم أنظمامها للميثاق العربي الذي أصدرته جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤. كما أن هناك الكثير من القوانين تتعارض أو تتناقض إحكامها مع ضمانات حقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية والإقليمية كما وتتناقض مع أبواب الحقوق والحريات في دساتير الدول العربية نفسها ، وتشترك أغلبها فيما يعرف بقوانين الطوارئ والصحافة المقيدة وقوانين الاشتباه التي تنص على أتخاذ إجراءات ضد أشخاص بدعوى منع الجريمة أو تجيز السجن أو وضع المشتبه بهم تحت رقابة أمنية وكلا هذين الإجراءين لا يفضي بهما إلا كجزء على ارتكاب الجريمة (١١) .

٣ . ضعف الجهات الرقابية ، بدءاً بالرقابة القضائية ومروراً بالرقابة البرلمانية التي تميزّ دورها بالضعف في أغلب البلدان العربية ومن ثم الرقابة الإعلامية ودور الرأي العام والسبب يعود إلى إدخال تشريعات على السلطة القضائية في البلدان العربية تمس استقلال القضاء ولاسيما عندما يُسيس القضاء ويخضع لتأثيرات السلطة التنفيذية في أحيان كثيرة ، كما تم تأسيس

الكثير من المحاكم العسكرية والمحاكم الأمنية التي تمس العدالة العامة خاصة مثل محاكم أمن الدولة ، ومن ثم جرت العديد من المحاكمات التي تفتقر لشروط العدالة والإنصاف وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً (١٢) .

٤ . الأساليب الأمنية والعسكرية المتبعة من قبل الأجهزة الأمنية وأجهزة حفظ النظام في البلدان العربية في طريقة التعامل مع مواطنيها من جهة أو في التعامل مع الأحداث اليومية من جهة أخرى، والتي لا تراعي في العديد من جوانبها مقومات ومبادئ حقوق الإنسان. فأغلب الأجهزة الأمنية تتعامل مع مواطنيها من منطلق القوة والإكراه وتحت قانون المشتبه بهم كما ذكرنا سلفا، مما أدى إلى ممارسة المزيد من الاعتقالات خاصة في أوقات التظاهرات الشعبية التي حصلت في أغلب البلدان العربية قبيل ثورات الربيع العربي وهذا يتنافى مع الدساتير المحلية الضامنة لحقوق الإنسان أو مع المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٤٨م والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان عام ١٩٦٦م وكذلك الميثاق العربي عام ١٩٩٤.

٥ . الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في زيادة المعوقات التي تواجه تطور حقوق الإنسان في البلدان العربية كونها محددات محورية التأثير (اقتصادي . اجتماعي) إذ عاشت عددا من البلدان العربية أوضاعا اقتصادية واجتماعية بالغة التأثير من حيث البطالة وندرة فرص العمل وارتفاع أعداد الخريجين والعاطلين عن العمل وانخفاض المستوى المعاشي وانعدام مشاريع التنمية وهي وان وجدت فهي في حدودها الدنيا وانخفاض النمو الاقتصادي نتيجة تعرض الاقتصاد إلى أزمات عديدة كان أهمها الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨، فضلا عن الفقر والأمية وانخفاض الدخل الفردي للمواطنين والفجوة الطبقية الاجتماعية المتمثلة بارتفاع نسبة الأغنياء وارتفاع نسبة الفقراء وتزايد نسبة الوفيات وانخفاض المستوى الصحي ، لعبت تلك المؤشرات دورا بالغ التأثير في ضعف مكانة حقوق الإنسان من جانب الحكومات وعدم أخذها بنظر الاعتبار عند إعداد الإستراتيجيات الأساسية الخاصة بالأهداف الكبرى للدولة والنظام والنظر أليها على أساس إنها شئ ثانوي .

٦ . تأثيرات العولمة الثقافية ، وما أفرزته من عوامل تؤكد على النزعة المادية والفردية والتي أدت إلى عدم الاندماج الاجتماعي في المجتمعات العربية وانزواء الفرد بمفرده أو قلة مشاركته في الشؤون العامة وعدم اللامبالاة بعد أن تقطعت الأواصر الاجتماعية التي كانت تتمتع بها المجتمعات العربية ، فسادت تبعا لذلك النزعة المادية وأصبح المواطن العربي مغرق في المادية بفعل تأثير العولمة الثقافية وما أفرزته من سلبيات عديدة رغم ايجابياتها في جوانب أخرى . كما أن العولمة أثرت بشكل لا يقبل الشك بالثقافة والهوية الثقافية العربية كونها عممت مبادئ جديدة بعيدة الثقافة العربية من خلال انتشار الثقافة الاستهلاكية وثقافة الكسب السريع والملذات الحياتية فضلا عن شيوع المظاهر السطحية وسيطرة الفنانين والراقصين والمطربين على حياة المواطن العربي (١٣) .

٧ . انتشار العنف . أن أهم مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان هو نبذ العنف والتأكيد على التسامح لكن نلحظ أن نسبة العنف في المجتمعات العربية كبيرة جدا كما أن نسبة القتل اليومي أخذت أرقاما مرتفعة كما في العراق منذ عام (٢٠٠٦ . ٢٠١٥) فقد وصلت النسبة عام ٢٠١٤ وحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة (يونامي) أن عدد الضحايا منذ الأول من كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول بلغ ٣٥٤٠٨ ألف مدنيا بينهم ١٢٢٨٢ قتيلا و٢٣١٢٦ جريحا كما أوضحت إن عدد الضحايا من المدنين والشرطة كان الأعلى من السنوات السابقة (١٤) . ومصر في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ والجزائر عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣م وليبيا بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق معمر ألقذافي إذ بحسب التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية بأن انتهاكات حقوق الإنسان خلال عامي ١٤ . ٢٠١٥ بلغت ٢٠٤٤ مليون شخص بحاجة للمساعدة والحماية الإنسانية وان ٢٠ ألف مواطن مدني أصيبوا خلال المدة من أيار ٢٠١٤ وحتى أيار ٢٠١٥ (١٥) .

٨ . عدم انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالمعنى المعرفي سواء لدى أفراد المجتمع أو لدى المؤسسات الحكومية والإعلامية في أغلب البلدان العربية مما شكل عائقا أمام نشطاء حقوق الإنسان . كما أن مواقف النظم السياسية العربية وبعض الأحزاب السياسية الحاكمة من

قضية الإصلاح وعدم امتلاكها للإرادة الكافية لأجراء إصلاحات حقيقية كضرورة مجتمعة ووطنية ملحة بل إن العديد من النظم السياسية العربية الحاكمة لا تمتلك حتى الرغبة في إجراء الإصلاح تحت حجج ومبررات واهية في ظل غياب مفهوم واضح للهوية الوطنية عبر رفض التنوع والتعدد (١٦) .

٩ . المعوقات التي تخص الأمن والسلم الأهلي الذي يعد حاجة أساسية من حاجات الفرد والمجتمع، كونه الوعاء الذي يحتوي على الحاجات الأخرى كلها والذي يتمثل باحتياجات الفرد والمجتمع جميعها، إضافة إلى الأمن من ماء وغذاء لما يعرف بالأمن الغذائي (١٧) . ومن المؤكد عدم توفير ذلك الأمن فإنه يعد من المعوقات التي تحد من تطور مكانة حقوق الإنسان وهذا ما نشهده في بعض البلدان العربية من تراجع كبير على صعيد الأمن بسبب العمليات الإرهابية والإجرامية نتيجة انتشار الأفكار الأصولية والتكفيرية وعدم نجاح وسائل مكافحتها وربطها بالإسلام والتي أضرت بشكل فادح بحقوق الإنسان العربي عبر اعتماد المنظمات الإرهابية لثقافة العنف والقتل والكراهية بدلا من ثقافة الحوار والتسامح والسلم . ومقابل ذلك تحاول السلطات الحاكمة لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز السيطرة الأمنية على المجتمع وتعزيز دورها الأمني مما أوقعها في أحيان كثيرة بسياسات عشوائية ومبالغ فيها وبالشكل الذي جعل المواطن العربي يخشى الأجهزة الأمنية الوطنية . ومن ثم فإن هذا الوضع أربك المواطن وقيده تحت وطأة الخوف والخشية ، فأضر بحقوقه وحريته مما أدى لتعزيز العنف بدلا من علاجه (١٨) .

المبحث الثالث : واقع السياسات العربية تجاه قضية حقوق الإنسان .

هناك فرق كبير بين النص الدستوري والواقع العملي في مختلف البلدان العربية ، كما أن هناك فرق أيضا بين السياسات والخطط المعدة وعملية تنفيذها على أرض الواقع والتي تسمى بالإستراتيجيات العليا للدولة وبين النصوص الدستورية ، فالسياسات التي تعدها الحكومات سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة تعتمد على تصورات النظام السياسي القائم وبرامجه وأفكاره والتوجهات

السياسية للنخب الحاكمة في منظومة عملها داخليا وخارجيا ، ومن الملاحظ أن جل السياسات العربية لا تولي أهمية مطلقة لقضية حقوق الإنسان بقدر اهتمامها الكبير بإعداد وتنفيذ السياسات الأخرى والحرص على تطبيقها ولاسيما أولويات حفظ النظام السياسي القائم ، مما أدى إلى تعريض حقوق الإنسان لانتهاكات خطيرة من جهة وإلى وصف الحكومات القائمة بالمنتهكة لحقوق الإنسان من جهة أخرى . وتأسيسا لما تقدم سنتطرق إلى واقع حقوق الإنسان في البلدان العربية والعراق عموما من خلال المحاور الآتية :

أولاً . حقوق الإنسان بين النص الدستوري والواقع العملي .

ثانياً . المعالجات .

فيما يخص بالمحور الأول ، نلحظ أن دساتير البلدان العربية كلها تنص صراحة على حقوق الإنسان وأفردت أبواب واضحة للحقوق والحريات ، لكن معظم تلك البلدان تراجعت في تطبيق تلك الحقوق والحريات على أرض الواقع ، وذلك للاعتبارات الآتية :

١ . أن اغلب السياسات العربية بنيت في واقعها على إستراتيجيات تعتمد بالدرجة الأساس على خطط وسياسات للمحافظة على النظم السياسية القائمة تجسيدا لرغبة النخب السياسية الحاكمة للمحافظة على بقائها وديمومة مصالحها ووجودها في حين لم تحظى قضية حقوق الإنسان بالاهتمام والتركيز اللازمين ، كما لم يتوفر لها سياسات ممنهجة تعزز من مكانتها أولا وتضفي عليها قدسية دستورية إن صح التعبير ثانيا ، لأن الغاية الأسمى للنظم السياسية الديمقراطية هي ضمان واحترام حقوق الإنسان كونها من الأركان الأساسية لها بغض النظر عن السياسات الأخرى كونها هي على رأس أولوياتها الوطنية والديمقراطية.

٢ . الاختلاف الكبير بين النصوص الدستورية والواقع العملي، فرغم أدعاء النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية تحولها الديمقراطي منذ السنوات الأولى لتسعينيات القرن الماضي ، إلا أن الواقع يشير عكس ذلك هناك اختلاف كبير بين النصوص الدستورية والواقع العملي تمثل من خلال التضييق على الحريات الصحفية وكثرة اعتقالات الرأي والاعتقالات السياسية ومنع التظاهرات الشعبية ومحاربة الحريات العامة وفرض شروط صعبة لتشكيل الأحزاب

السياسية . فعلى سبيل المثال نلحظ أن هناك تجربة ديمقراطية في اليمن تجسدت عبر انتخابات رئاسية عام ٢٠١٠ أسفرت عن فوز الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح و لكن ما تفسير الخروج الجماهيري الهائل لتغييره ، وكذلك الحال في مصر بعد قيام ثورة ٢٥ / يناير ٢٠١١والتي جاءت كرد فعل على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وما أعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك تحت شعار(عيش . حرية . عدالة اجتماعية) ، وكذلك الحال أيضا عقب فوز جماعة الإخوان المسلمين وحصولهم على السلطة في مصر والتي مارست سياسة التضييق الحريات وأخونة مؤسسات الدولة وصولاً لرفض القوى الوطنية لرؤيتها في الحكم ، فما تفسير خروج أكثر من ٣٥ مليون مصري في ٣٠ / حزيران ٢٠١٣ لتغيير الرئيس الأسبق محمد مرسي إلا دليلاً على ذلك ، و تونس أيضا أبان حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي فعلى الرغم من التقدم الكبير في المجال الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي حضت به تونس آنذاك إلا أن ذلك لم يؤشر خلوها من انتهاكات حقوق الإنسان فجاءت الثورة الشعبية لتجسد حقيقة ذلك .

٣ . التذرع بالخصوصية الثقافية فالدول الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان لمواطنيها هي التي تتذرع بالخصوصية الثقافية لمجتمعاتها للتهرب من استحقاق التزاماتها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان ، فعالمية حقوق الإنسان هي التي تعطي للدول الكبرى أحقية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى بحجة أن حقوق الإنسان العالمية تخرج عن أن تكون منحصرة في الشأن الداخلي للدولة الوطنية بحسابها شأن عالمي يجيز التدخل ، وهذا ما ترفضه النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية (١٩) .

لذلك كانت هناك انتهاكات عديدة وكبيرة في الوقت نفسه بأغلب البلدان العربية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، فوضعية حقوق الإنسان لم تكن بدرجة واحدة من التقدم وإنما كانت تسير بمسارين مختلفين الأول المسار الإصلاحي كما في حالة الأردن والمغرب خلال الدخول في عقد الألفية الثالثة . والمسار المتعثر كما في مصر واليمن وليبيا والبحرين . لكن كلا المسارين تعززا فيما بعد للمطالبة بتغيير النظام السياسي بدلا عن

الإصلاح .إذ أن المعايير التي بواسطتها يقاس وضعية تقدم وتعزيز حقوق الإنسان هي من خلال عدد المنظمات الراعية لحقوق الإنسان كمنظمات المجتمع المدني ومصادقة الدولة على المواثيق الحقوقية واعتبار الاتفاقيات الدولية أعلى من المحلية ومدى احترام الحكومة للقوانين ومدى انسجام التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وسهولة إجراءات عمل الجمعيات الحقوقية وتمتعها بالحماية ودرجة استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام ومستوى تدريس مادة حقوق الإنسان في جميع المراحل الدراسية فضلا عن عدد مراكز تدريب حقوق الإنسان وعدد الناشطين في هذا المجال (٢٠) .

وكانت اغلب الدول العربية تطبق قانون الطوارئ وتم استخدام أسلوب القمع المفرط ضد التظاهرات الشعبية التي حصلت في مراحل مختلفة أهمها في مرحلة ثورات الربيع العربي . كما وتم مصادرة حقوق وحريات التعبير والإعلام وخرق معايير العدالة والملاحقة المستمرة لنشطاء حقوق الإنسان (٢١) .

وعلى صعيد الوضع الحقوقي في العراق : نلحظ انه يعاني من تدهور وضع حقوق الإنسان ما قبل وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بسبب العنف مع تزايد عدد العراقيين النازحين، وأدت العمليات العسكرية الأمريكية في بغداد إلى تزايد حاد في إعمال العنف. وعند الدخول في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ تحسن الوضع الحقوقي بعض الشئ إلا انه سرعان ما تراجع بسبب عدم توقف العمليات الإرهابية التي تستهدف الناس الابرياء ، حيث أشار تقرير منظمة هيومن رايتس وتش عن وضعية حقوق الإنسان في العراق في ٨ / شباط ٢٠١٤ الذي أكد على وجود أعمال عنف متكررة بسبب العمليات الارهابية (٢٢) . كذلك ساء الوضع الحقوقي في العراق خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بعد سيطرة القوى الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية والتي أدت للمزيد من الضحايا والجرحى بين صفوف المدنيين فضلا عن ألآلاف المواطنين من مناطق سكناهم وتأسيا لما تقدم يمكن تحديد مكانة حقوق الإنسان في العراق على سبيل المثال من خلال ثلاثة ملفات هي (٢٣) :

١ . ملف الضحايا إذ أن العراق فقد في عام ٢٠١٣ (١١٢١٥) شخصا وجرح ٢٥٦٨٤ شخصا نتيجة أعمال العنف التي طالت المدنين والعسكريين على حد سواء .

٢ . على صعيد ملف الصحافة نلحظ أن الأسرة الإعلامية في العراق فقدت خلال عام٢٠١٣ ٢٤ شخصا من العاملين في هذا المجال ليصبح مجموع الضحايا في هذا القطاع منذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٣ (٣٠٠) شخصا وجميعها سجلت ضد مجهول .

٣ . على صعيد ملف الهجرة الخارجية والداخلية ، نلحظ أن العراق يأتي في مرتبة متقدمة عالميا من حيث عدد طالبي اللجوء بعد أفغانستان والصومال خلال الأعوام (٢٠١٠ . ٢٠١٤) فعلى صعيد طلبات اللجوء هناك ٤٢ ألف طلب عراقي منهم ١٩ ألف إلى السويد وسبعة ألف إلى هولندا و(١١،٤١٢) إلى ألمانيا والعدد الباقي منتشرين في بريطانيا والدنمارك وايطاليا والنرويج .في حين أن الهجرة المحلية سجلت أرقاما مخيفة حيث يوجد في العراق اعداد كبيرة من النازحين من مناطقهم الأصلية قسرا في كل من بغداد وديالى وكركوك والموصل والانبار بسبب الأزمات والعنف الداخلي والحروب قبيل عام ٢٠١٤ . وتزايد هذا العدد في النصف الثاني من نفس العام وخلال عام ٢٠١٥ أيضا بعد هجوم تنظيم داعش الإرهابي على بعض المحافظات العراقية . أما على صعيد البلدان العربية الأخرى نلحظ أن سوريا : مازالت تعيش النزاع المسلح الداخلي بين الحكومة والمعارضة من جهة وانتشار الجماعات الإرهابية من جهة أخرى مما أدى إلى استمرارية انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب ولاسيما يد المجاميع الإرهابية ، الآمر الذي أدى إلى نزوح أكثر من ٢ مليون نسمة داخل سوريا وحوالي ٦٠٠٠٠٠ ألف خارج سوريا (٢٤) .

وفي ليبيا وتونس ومصر واليمن : فعلى الرغم من ازدياد مساحة حرية الإعلام بعد ثوراتها الشعبية واتساع المجال أمام المجتمع المدني ، إلا أن هناك نكسات برزت عن طريق التضييق على حرية التعبير ، ففي ليبيا أدى العجز في السيطرة على المليشيات إلى تهديد التقدم في مجال حقوق الإنسان لحد الآن ، وظل نشطاء حقوق الإنسان يواجهون القمع فقد سجن

الكثير وتعرضوا للضرب أو القتل في الاحتجاجات السلمية أو التعذيب في الحجز أو المنع من السفر أو المضايقة على أيدي أجهزة الدولة في عهد الرئيس الأسبق معمر ألقذافي . أما بعد سقوط ألقذافي دخلت البلاد في فوضى سياسية أدت لدخولها في معارك بين الجماعات المسلحة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين قبيل الإعلان عن الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية. وفي البحرين رغم سعي السلطات إلى الإصلاح إلا أنها مازلت تقوم بحبس سجناء الرأي . وفي الأردن فعلى الرغم من إعادة كتابة دستور البلاد في عام ٢٠١١ لضمان الحريات الأساسية إلا إنه ما زال ممثلو الادعاء العام يتبنون مادة من قانون العقوبات لعام ١٩٦١ تم بموجبه تحويل العشرات من المتظاهرين السلميين لمحكمة أمن الدولة بتهم غامضة مثل تقويض النظام السياسي ، والتجمع غير القانوني واستدعاء العديد إلى النيابة العامة بتهم تتعلق بـ أطالة اللسان على الملك . وتعرضت الأردن خلال عام ٢٠١٣ لانتقاد كبير على انجازاتها في مجال حقوق الإنسان من قبل ٨١ دولة أثناء اجتماعات العرض الدوري لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف وسجلت انتقادات عديدة كحقوق المرأة ومكافحة التعذيب وحرية التعبير ووقف محاكمة المدنين أمام محكمة أمن الدولة (٢٥) . وفي المغرب فقد شنت السلطات المغربية حملة قمعية ضد الصحفيين والمعارضين ، متمثلة بالاعتقالات السياسية والتي بلغ عدد الأشخاص المعتقلين بـ ٢١٧ معتقل عام ٢٠١٣ أغلبهم من نشطاء حركة ٢٠ فبراير ونشطاء حقوقيون ومعتقلو الحركات الاحتجاجية ومعتقلو الرأي الصحراويين ونقابيون ومن نشطاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فضلا عن حالات الاختفاء القسري وحالات الاختطاف وانتهاكات لحقوق السجناء أنفسهم مع نسبة اكتضاض كارثية داخل مؤسسات السجون المغربية والتي تعاني أساسا من غياب النظافة وضعف التغذية والتطبيب وهو ما يؤدي إلى انتشار الأمراض والوفيات ، مع تراجعها في مجال حرية الصحافة إلى مرتبة ١٣٨ (٢٦) . مما يؤشر حجم الخروق والتجاوزات لحقوق الإنسان (٢٧) .

أما على صعيد ملف حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية نلحظ بأن منظمة العفو الدولية وفي تقريرها لعام ٢٠١٣ أعلنت إن السعودية فشلت في تطبيق توصيات الأمم المتحدة بشأن تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان وذلك لعدة نقاط هي (٢٨) .

١ . إنها صعدت القمع منذ عام ٢٠٠٩ إذ لجأت إلى احتجاز المعارضين بشكل تعسفي وتعذيب الناشطين .

٢ . عدم أطلاق سراح سجناء الرأي الذين طالبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحهم وهم (عبد الله بن حامد علي الحامد البالغ ٦٦ عاما وحبس لمدة ١٠ سنوات ، ومُحَمَّد بن فهد بن مفلح القحطاني والبالغ ٤٧ عاما بالحبس لمدة ١١ سنة .

أما على صعيد دولة قطر فرغم الدور الذي تمارسه لحماية حقوق الإنسان داخل بلدها إلا إنها مازالت تمارس انتهاكات عديدة في هذا المجال دفع بمنظمة العفو الدولية إلى توجيه انتقاداً شديداً لها وأهم تلك الانتهاكات التي أشرتها منظمة العفو الدولية فيها هي (٢٩) .

١ . عدم إيفاء قطر بالتعهدات التي قطعتها من اجل تحسين وضع العمال المهاجرين والذين يتعرضون إلى الاستغلال . كما وتعتبر المنظمة نظام الكفالة الذي يربط العمال بصاحب العمل وكذلك أذن الخروج بأنهما يشكلان انتهاكا فاضحا لحقوق المهاجرين .

٢ . رفض العنف والتمييز ضد النساء وطالبت بإلغاء كل القوانين التي تعبر عن تمييز ضد النساء أو التي يمكن أن تسهل ممارسة العنف ضدها.

٣ . القيود على حرية التعبير مذكرة بحالة الشاعر المحلي مُحَمَّد العجمي الذي قضى حكما بالسجن ١٥ عاما بسبب قصيدة انتقد فيها العائلة الحاكمة معتبرة أنه سجين رأي .

أما سلطنة عمان فما زالت سياساتها المحلية أو الداخلية لا تولي أهمية قصوى لقضية احترام حقوق الإنسان كما أن تلك القضية لم تدخل سلم أولوياتها الإستراتيجية ، كونها مازالت تشهد انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان كان أخرها الاعتقالات الواسعة عام ٢٠١٣ المتمثلة باعتقالات الرأي ولاسيما حول قضية الاعابة والتجمهر والتضييق على الصحافة وعدم استقلال القضاء رغم صدور مرسوم سلطاني بذلك ، واعتقال العديد من الأطباء والصحفيين

وخاصة المشاركون في تظاهرات مدينة صحار ومنهم الدبلوماسي السابق حسن البشام يوم ٢٣ تموز ٢٠١٣ (٣٠) .

مما سبق يتضح لنا أن السياسات العربية مازلت لا تعطي الأولوية المطلقة لحقوق الإنسان في سياساتها إلا بحدود ضيقة في محاولة منها لتعديل سجلها الحقوقي كمحاولات المغرب التي استطاعت من تطبيق العدالة الانتقالية والتي مكنتها من صياغة سياسات تتناسب مع احتياجات الشارع المغربي ، تلك العدالة التي أخذت الوقت الكافي في دعمها للإرادة السياسية . أذن اعتمادية حقوق الإنسان في أي دولة تعتمد على مجموعة مسلمات أساسية هي إقرار مبدأ المشروعية وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات والحماية القضائية والضمانات الدينية ، فمبدأ المشروعية الذي يؤكد على تطبيق مبدأ خضوع الدولة للقانون تأكيدا للديمقراطية وضمانة أكيدة لحرية الرأي العام ، إذ يتلخص دور مبدأ المشروعية في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة من خلال :

١ . إيقاف ما يصدر عن السلطة التنفيذية في الدولة وأجهزتها المرتبطة بها سواء كانت أجهزة الشرطة والأمن والجيش من قرارات وأوامر تتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي منحها المشرع للمواطنين . لان هذه الحقوق والحريات اكتسبت حماية شرعية وقانونية بإقرار المشرع لها وإقرارها إنما يكون بحكم وليس لأي سلطة تنفيذية أن تعارض حكما من أحكام المشرع فيما يصدر عنه من قرارات .

٢ . إلزام الدولة نفسها باحترام حقوق الإنسان وحرياته والعمل على تعزيزها وترسيخها داخل المجتمع ، فالدولة بمقتضى مبدأ المشروعية يجب أن تلتزم بأحكام المشرع وتحترمها وأن تقدم لرعاياها المثل الأسمى على احترامها حتى تضمن احترامهم لها .

٣ . إيجاد وتعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة و أفراد المجتمع ، إذ لهذه الثقة دور ايجابي على حماية حقوق المواطنين ، وذلك بأن مجرد شعور المواطن أن حقوقه وواجباته من عند الله وان أحكام الشريعة مطبقة بموجب مبدأ المشروعية على السلطة والشعب على حد سواء يتولد عنده انضباط ذاتي والتزام بمراعاة تلك الحقوق .

أما على صعيد المحور الثاني المعالجات ، فهناك مجموعة من المعالجات التي تحقق تقدم كبير في وضعية ومكانة حقوق الإنسان في البلدان العربية وتعزز من مكانتها في رسم السياسات العربية وأهمها .

١ . تفعيل النصوص الدستورية الخاصة بالحقوق والحريات على أرض الواقع وعدم بقائها حبرا على ورق، لأن من شأن تفعيلها ضمان التطابق السياسي للتوجهات السياسية الداخلية مع التوجهات الدولية على الصعيد الخارجي ولاسيما وأن أغلب البلدان العربية موقعة على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان .

٢ . أعطاء المساحة الكبيرة والواسعة لقضية حقوق الإنسان في السياسات العربية من خلال اعتبارها هي أحدى الأهداف الوطنية الكبرى التي يجب المحافظة عليها وأن من شأن تهديدها يعد بمثابة التهديد للأمن الوطني برمته.

٣ . بناء مراكز خاصة للعدالة الانتقالية وتطويرها لأعداد كوادر قادرة على مراقبة حقوق الإنسان . أن العدالة الانتقالية تعني بمضمونها أحقية الضحايا بأن يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات، ومن المؤكد أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تؤثر على الضحايا المباشرين فقط بل يمتد أثرها إلى عموم المجتمع ككل ، فمن واجب الدول أن تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات بإصلاح المؤسسات التي إما كان لها يد في هذه الانتهاكات أو كانت عاجزة عن تفاديها (٣١) .

٤ . إصلاح المؤسسات وتشمل مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية مثل الجيش والشرطة والمحاكم عبر رفدها بالمتخصصين في مجال حقوق الإنسان وإدخال عناصرها دورات خاصة للتعريف بحقوق الإنسان وأبعاد العناصر الفاسدة والغير صالحة للعمل في مثل تلك المؤسسات المهمة .

٥ . تفعيل الرقابة البرلمانية لمتابعة حقوق الإنسان ، فضلا عن تفعيل المؤسسات الإعلامية التي من شأنها كشف انتهاكات التي تحصل بين الحين ولآخر ضد حقوق الإنسان .

٦ . تشكيل لجان خاصة برعاية الدول نفسها أو ضمن أطار جامعة الدول العربية لمتابعة حالات انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، وأن من شأن تلك اللجان التواصل مع الحكومات الداخلية من جهة ورفدها بالتوصيات والحلول من جهة أخرى ، كونها لجان تحقيقيه .

٧ . الملاحقات القضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والتي تعد عنصرا مهما من عناصر العدالة الانتقالية ، وهذه الملاحقات سوف تحد من استمرارية ارتكاب الانتهاكات كونها تعد أداة رادعة وقانونية للحفاظ على تماسك المجتمع .

المبحث الرابع : مستقبل مكانة حقوق الإنسان في السياسات العربية .

يرتبط مكانة ومستقبل حقوق الإنسان في البلدان العربية سواء التي شهدت ثورات الربيع العربي أو التي لم تشهد بالمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة وبمدى توافر الرغبة المتأصلة في النخب السياسية الحاكمة نفسها والمجتمع لتأصيل حقوق الإنسان وتطويرها كحالة لترسخ التحول الديمقراطي من جهة وكمحرج لأزمات عديدة مرت بها . لذلك فمن الصعب استشراف مستقبل حقوق الإنسان في البلدان العربية بسبب كثر انتهاكاتها وعدم ترسخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية لعدم أخذها المدى الواسع . وبتقديرنا فإنه برغم المعوقات وكثرتها إلا أن مستقبل قضية حقوق الإنسان ومكانتها ترتبط بشكل أساس بالاتجاه الذي يأخذه تعامل السلطة السياسية القائمة مع مواطنيها ومع القوى السياسية الأخرى وقدرتها على التعامل وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية بشكل مناسب وفعال وعلى الأصعدة كافة . وعلية فمن الصعب التوصل إلى المعرفة النهائية والحاسمة للشكل الذي سيكون علية مستوى حقوق الإنسان بسبب تباين الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية المؤثرة في كل منهما من جانب وظاهرة عدم الاستقرار السياسي الذي تميز معظم دولها من جانب أخر . وفي ضوء ما تقدم سنتناول في ظل هذا المبحث مشهدين هما :

الأول : مشهد استمرارية الوضع الراهن (التراجع في مكانة حقوق الإنسان) .

يفترض هذا المشهد بقاء الحال على ما هو عليه أي عدم الاهتمام الجدي بحقوق الإنسان وبقائها عند النقطة التي وصلت أليها حتى الآن ، بمعنى بقائها تحت النصوص الدستورية ولا وجود لها على ارض الواقع ، إذ ما زالت الكثير من الحريات مقيدة وتحاط الكثير من الممارسات بالقيود القانونية والإجرائية التي تثني فاعليتها ، لذا فإن أهم مظاهر هذا المشهد هي :

١ . عدم إعطاء حقوق الإنسان الأولوية الكبرى كهدف أسمى من أهداف السياسات العليا للدولة حالها كحال الأهداف الوطنية الأخرى .

٢ . استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بين الحين والآخر وعدم معالجة الأخطاء المتكررة ، لا بل أن النخب السياسية الحاكمة التي تدعي إنها جاءت للسلطة بانتخابات ديمقراطية مارست مختلف أنواع التضييق على الحريات ولاسيما الحريات الثقافية ، كما في حالة مصر أثناء فترة حكم الأخوان المسلمين .

٣ . كثرة حالات التعذيب والتوقيف بدون محاكمات ولفترات طويلة ووجود أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين أو سجناء الرأي ، فضلا عن تزايد نسبة التصفيات السياسية والاغتيالات المتكررة كما في تونس باغتيال المعارض شكري بالعيد وفي سوريا واليمن ومصر .

٤ . الصراعات الحزبية بين القوى والكتل السياسية التي زادت من نسبة العنف داخل المجتمعات العربية ، كالأعمال الإرهابية وأسلوب القمع والإكراه المستخدم من قبل الجيش والأجهزة الأمنية نفسها .

٥ . استمرار ممارسة السلطة السياسية لأساليب القوة والشدة في تعاملها مع مواطنيها كمحاولة منها في فرض القانون وسيادته ، إلا أن القانون وسيادته لا يفرض بالاعتقالات والإكراه بقدر فرضه بأسلوب ثقافي واضح المعاني ومفهوم للجميع ، كما إن أغلب مشاكل البلدان العربية هي ليست بدوافع اجتماعية فحسب وإنما هي بدوافع سياسية نتيجة الصراع على السلطة والحكم وكذلك نتيجة ارتفاع نسبة الأقليات في كل البلدان العربية وعدم قدرة السلطة نفسها على التعامل معها بالشكل الذي يضمن لها حقوقها المشروعة .

٦ . كما ويفترض هذا المشهد انعدام المصالحة الوطنية بالنسبة للدول التي ما زالت تعيش حالة فوضى وحرب أهلية أو تحت وطأة القوى الإرهابية ومستوى الحوار الوطني محدود وفي حدوده الدنيا بين السلطة والقوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع ، فعلاقات بين السلطة السياسية القائمة ومكونات مجتمعها تتسم بسيادة التنافر والصراع وغياب التنافس السلمي والحقيقي وغياب الحوار القائم على أسس تضمن حقوق كل الأطراف المكونة للمجتمع في الحرية والرفاهية .

نستنتج مما سبق أن قضية حقوق ألإنسان كانت وستكون عاملا في انعدام الثقة بين الشعب و السلطة بسبب كثرة الانتهاكات وعدم احترام حقوق الإنسان . وأن الإجراءات الحكومية المتبعة في مجال حقوق الإنسان شكلية ولم تكن بالمستوى المطلوب الذي يؤهلها لإقامة تجارب ديمقراطية حقيقية ، بسبب استمرارية احتكار السلطة لمصادر القوة وإخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة .

المشهد الثاني : مشهد تقدم وتعزيز مكانة حقوق الإنسان .

يفترض هذا المشهد توقف حالة التدهور والتراجع في وضعية ومكانة حقوق الإنسان في البلدان العربية وذلك بعد تمكنها من تجاوز المعوقات والإشكاليات الداخلية ولاسيما المعوقات السياسية والاقتصادية بعد قيام النخب السياسية الحاكمة بعميلة مراجعة والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات أهمها تعزيز حقوق الإنسان . فيفترض هذا المشهد على الصعيد الداخلي قيام النخب السياسية الحاكمة بتفعيل الحياة السياسية من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتطويرها وتعميق آلية تعزيزها ، وضمان خضوع الدولة تحت مبدأ المشروعية ، كما ويفترض قيام السلطة السياسية بالتوقف عن مصادرة الصحف وتفعيل دور القضاء واستقلاله لكي يكون الضامن لحقوق المواطنين ونزاهة المحاكم وعدم تعرضها للمؤثرات الخارجية وتكريس العدالة للجميع من دون تمييز وتفعيل المصالحة والحوار الوطني لإيجاد الحلول للقضايا والإشكاليات العامة والتي تمس حياة المواطنين اليومية والعمل على دعم

منظمات المجتمع المدني . وعلى أساس ما تقدم فغن هناك مبررات ودوافع تدفع باتجاه هذا المشهد مستقبلا وهـي :

١ . تطور الوعي السياسي والثقافي بما يتناسب وحقوق الإنسان داخل المجتمع ، ومن ثم سيدفع باتجاه توسيع وتزايد نشاط الدولة الدافع لحماية وضمان حقوق الإنسان عبر مؤسساتها الوطنية مما سيوفر الأرضية الخصبة للنهوض بواقع حقوق الإنسان فضلا عن النهوض بالواقع الديمقراطي وتوسيع قاعدة الحكم .

٢ . توافر رغبة حقيقية وقناعة تامة لدى السلطة السياسية نفسها على احترام حقوق المواطنين المختلفة وفسح المجال أمام المنظمات الحقوقية كمنظمات مجتمع مدني في ممارسة دورها الحقيقي وفق برامج صحيحة تعزز حقوق الإنسان وتدفع بها إلى الأمام .

٣ . توافر ضغط دولي بضرورة أنجاز المتطلبات الحقيقية لضمان حقوق الإنسان كجزء أساس من متطلبات الحكومات الديمقراطية في البلدان العربية ولاسيما بعد تحولها الديمقراطي عقب ثورات الربيع العربي .

٤ . العوامل الاجتماعية كازدياد نسبة التعليم بمجال حقوق الإنسان بعد تحويلها كمادة دراسية في أغلب المراحل الدراسية ، وإنشاء مراكز متخصصة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية .

نستنتج مما تقدم أن المشهدين واردان في المستقبل ، إلا إنه يمكننا القول أن المشهد الأقرب للصحة على المدى القريب هو المشهد الأول إذ مازالت حقوق الإنسان في السياسات العربية تشهد تراجعا وعدم اهتمام متعمد من قبل السلطة السياسية في أدراج حقوق الإنسان والمحافظة عليها ضمن الأهداف الإستراتيجية العليا مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتهاكات حقوق الإنسان فيها وسيستمر هذا المشهد بتأثيراته على المدى المتوسط أي بحدود الخمسة سنوات القادمة ، إلا إنه سيشهد تراجعا ملحوظا على المدى البعيد بعد أن تشهد البلدان العربية ومن ضمنا العراق تقدما كبيرا في الانتقال الديمقراطي من شأنه أن يقود إلى تحقق المشهد الثاني .

الخاتمة والاستنتاجات : عرفت البلدان العربية منذ استقلالها الحكم التسلطي الذي كرس قيم الاستبداد والخضوع والرأي الواحد والانغلاق السياسي مع محاربة الحريات ، وكانت دساتير هذه الدولة تنص صراحة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا هذه النصوص لم تجد مكانها في التطبيق على أرض الواقع ، واستمرت سياسات تلك النظم دون أي اهتمام بحقوق الإنسان مما أدى إلى تعرضها إلى ثورات شعبية مطالبة بالتغيير. أن أهم الاستنتاجات التي يمكن أن نسجلها من خلال هذا البحث هي :

أولا ً: ما زالت الحقوق والحريات في البلدان العربية بحاجة للعديد من الضمانات التي تساعدها لكي تترسخ بالقدر الكافي إذ ما زال يشوبها العديد من التشوهات ، وأهم هذه الضمانات ، الدستورية والقانونية والضمانات الثقافية التي تتعلق ببناء ثقافة حقوق الإنسان والتحرر من ثقافة الخضوع والخوف . والضمانات المؤسسية التي تتولى مهمة تكوين مؤسسات حقوقية محايدة فضلا عن الضمانات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا ً: مازالت هناك انتهاكات صارمة لحقوق الإنسان تمثلت في كثرة الاعتقالات والسجون ولاسيما في سوريا والبحرين والجزائر وليبيا ومصر والسعودية واليمن .

ثالثا ً: مازالت بوادر العنف والعنف المضاد قائمة، إذ ما زالت هناك انعدام واضح للمصالحة الوطنية أو الحوار الوطني، وكان من نتائج عدم الحوار كثرة الصدامات المسلحة بين الحين والآخر .

رابعاً : مازالت الحكومات الجديدة بعد التغيير في البلدان العربية غير جدية ومتعثرة في مجال المحافظة على الحقوق والحريات ، إذ ما زالت بحدودها الإعلامية والشكلية ولاسيما فيما يخص توفير ضمانات وآليات حقوق الإنسان التي تعد مهمة وضرورية وأحدى آليات التحول الديمقراطي .

التوصيات :

١ . ضرورة الاهتمام بحقوق ألإنسان وتعزيزها في البلدان العربية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر الإرادة السياسية التي تسعى فعلا إلى تعزيز تلك الحقوق وضمانها بعد خضوع الدولة وأجهزتها خضوعا تاما لمبدأ المشروعية . وهنا لا بد الانطلاق فعلا لضمان حقوق الإنسان وصيانتها السعي الجاد إلى بناء مشروع دولة وليس مشروع حكم حتى تتأسس مؤسسات وطنية ثابتة لا تتغير مع تغير النخب السياسية الحاكمة .

٢ . نشر ثقافة حقوق الإنسان واعتبارها مادة دراسية في كل المراحل التعليمية بدأ من الدراسة الابتدائية والثانوية صعودا إلى الدراسة الجامعية ، لما لها من أهمية وفي تطويرها وتعزيزها .

٣ . أقامة مؤسسات متقدمة لحقوق الإنسان ترتكز على المهنية والحيادية لتطبيق واحترام حقوق الإنسان وضمن أطار الدولة لكي تستطيع ممارسة دورها ٤. إنشاء مركز لتطوير وتدريب الكوادر العلمية في مجال الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية

٥ . على السلطة السياسية الحاكمة عد الحقوق والحريات والمحافظة عليها من سلم أولوياتها السياسية العليا .

المصادر :

١ . أبتسام حاتم علوان ، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٩ .

٢ . حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص٦٥ .

٣ . عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٤ .

٤ . نقلاعن محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر،القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص١٩٧.

٥ . نقلا عن رياض عزيز هادي،العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات) ط١،بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٧، ص٣٦ .

٦ . المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

٧ . بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع العربي في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ١١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (صيف ٢٠٠٦)، ص٦٢.

٨ . عبد الحي يحى زلوم ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ، عرض كتاب ، د. سوسن إسماعيل محمد ، مجلة المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد عدد٣ ، (آذار . نيسان ٢٠٠٧) ، ص ١٦٤ .

٩ . شعيب عبد الفتاح ، مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٦ ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، (أكتوبر / تشرين أول ١٩٩١) ، ص ٧٤ .

١٠ . للمزيد ينظر جاسم خالد السعدون ، ربيع العرب ... فائت أم دائم ؟ مجلة المستقبل العربي عدد ٣٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت (آب / أغسطس ٢٠١١) ص ١٢٧ .

١١ . د. عبد الله تركماني ، معوقات حقوق الإنسان في العالم العربي ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، على الموقع الالكتروني www.mokarabat.com/s2979.htm

١٢ . المصدر نفسه .

١٣. د. مُحَّد صايل نصرالله الزيود ، تأثير العولمة على الثقافة العربية ، كلية العلوم التربوية ، الجامعة الاردنية
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/tathyr-alwlmte-ly-althqafte-alrbyte

١٤ . للمزيد ينظر تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى العراق يونامي لعام ٢٠١٤ على موقع قناة عشتار الفضائية وعلى الرابط
http://www.Ishtartv.com/ viewarticle,58121.htm

١٥ . بعد سقوط نظام ألقذافي كانت هناك حكومتان متنافستان لكل وحدة برلمانها الخاص بها وتدعي هي صاحبة الشرعية وتسعى كلاهما للسيطرة بواسطة ما تملكه من قوات وجماعات مسلحة ، استغلت الجماعات المسلحة غياب السلطة المركزية في تعزيز قوتها ودعمت قوات عملية كرامة ليبيا التي تتألف من كتائب الجيش الوطني الليبي ومليشيات قبلية واتخذت هذه الحكومة ومجلس نوابها كل من مدينة طبرق والبيضاء مقرا لهما كونها هي الحكومة المعترف بها دوليا إلى أن تم الاعتماد على الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول عام ٢٠١٤ .أما الجهة الأخرى فهي قوات فجر ليبيا التي تساندها حكومة الإنقاذ الوطني المعلنة من طرف واحد ومقرها في طرابلس والمؤتمر الوطني العام . هذه الانقسامات والصراعات أدت إلى الفوضى وانتشار العنف ووقوع خسائر كبيرة في المدنيين . للمزيد ينظر ، التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥ على الرابط
http://www.amnesty.org/countries/middle-east-and-north-africal/Libya/report-libya

١٦ . رديف مصطفى ، أهم معوقات عمل منظمات حقوق الإنسان في المنطقة العربية ، صحيفة الحوار المتمدن ،عدد ٢١٠٠ ، في ١٥ / ١١/ ٢٠٠٧ ، على الموقع الالكتروني. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=115418

١٧ . سليم فرحان، معوقات التنمية في العراق، مركز الفرات على الموقع الالكتروني.www.fcrs.com/mag/issue-3-7.htm .

١٨ . رديف مصطفى ، مصدر سبق ذكره .

١٩ د.مُحَّد نور فرحان، حقوق الإنسان والتنمية، على الموقع الالكترونيwww.arabhumannghts.org/dalil/ch-1.htm

٢٠. ينظر منتدى الثلاثاء الثقافي حول معايير حقوق الإنسان ، على الموقع الالكتروني www.tliulatha.com/?artc&id=78

٢١. ينظر التقرير السنوي لعام ٢٠١١ الصادر عن مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان بعنوان (سقوط الحواجز : حقوق الإنسان في العالم العربي) على الموقع الالكتروني www.siyassa.org.eg/Newscontent/5/32/2577 .

٢٢ . تقرير منظمة هيومن رايتس وتش ، على الموقع الالكتروني
www.sotaliraq.com/iraq-news.php?id=135668#axzz2scipqcHv

٢٣ . ينظر التقرير الذي صدر عن الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة ، على الموقع الالكتروني
www.ihrsusa.net/details-389.html

٢٤. للمزيد ينظر تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان الذي يوثق أبرز انتهاكات حقوق الإنسان فيها خلال عام ٢٠١٥على الرابط http://www.enabbaladi.org/archives/58883

٢٥ . الأردن على كرسي اعتراف حقوق الإنسان ، على موقع نون بوست في ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٣
www.noonpost.net/content/787.

٢٦. تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، (تعطيل الإصلاحات وتراجع حقوق الإنسان في المغرب) على موقع ألف بوسة الالكتروني . www.alifpost.com

٢٧ . ينظر تقرير منظمة العفو الدولية ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٣ على الموقع الالكتروني
www.amnesty.org/annual-report/2013/middle -east -north - africa.

٢٨ ينظر ملف العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان على موقع كرامة نيوز الالكتروني ، http://www.karamanews.com

٢٩ . ينظر تقرير منظمة العفو الدولية التي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في مشيخة قطر على موقع عربي بريس الالكتروني Arabi-press-com/news/851603

٣٠ . ينظر المرصد العماني لحقوق الإنسان .

٣١ . ينظر ما هي العدالة الانتقالية على الموقع الالكتروني ، www.ictj.org/arg/ar/about/transitional -justice.

INTERFERENCE
(Human Rights in Arab politics the status of : an analytical study on the reality and future prospects)

Dr.Ahmed F.jassam

Abstract:

The issue of human rights as an important orocess to measure the extent to respect the ruling Arab political systems and apparatus operational freedom rights and dignity of citizens being longer loop to by passport of the problems that the Arab countries experienced overall increased rights status human or not within the internal policies of Arab countries . during the preparation of policies and strategies for the stages a big challenge for the leaders of political first big commitment connation any way compromising the uhedv research is to shed light on the reality of Arab politician the one hand held by the human rights of the of the Arab and the political . where as well as variables inter national and internal obstacles driving and feedback about the place of human rights on basis that poses a big challenge to the reality of Arab political systems on the one hand and the future of democracy and human rights within those societies on the other hand including Iraq .

Search of an introduction and four sections and conclusion and recommendations made up . the former deals with international variables driving around human rights and the second deals with the obstacles that prevent the realization of human rights . and the third includes the reality al sasatarabah and status and the third includes the reality and fourth deter mines the future of the current Arab policies including Iraq .